دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة وبعـــد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل المادة (١٩) من المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

د. محمد هادي الحويلة

د. محمد هادي الحويلة
عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

يوزع على الأعضاء

٢٠٢٣/٧/٥

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتعديل المادة (١٩) من المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠
بشأن قانون تنظيم القضاء

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى قانون تنظيم القضاء الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (١٩) من المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ المشار إليه النص الآتي:

المادة (١٩):

" يشترط فيمن يتولى القضاء:

– أن يكون مسلماً.

– أن يكون كويتياً.

– أن يكون كامل الأهلية غير محكوم عليه في جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

– أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.

– أن يكون حاصلاً على إجازة القانون أو الشريعة أو ما يعادلها ".

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل المادة (١٩) من المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠
بشأن قانون تنظيم القضاء

نص الدستور الكويتي في المادة (٢٦) (الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة. ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون).

يفهم من المادة بشكل صريح أن الأصل هو تعيين المواطنين والاستثناء هو تعيين الأجانب وهذا ما أكدت عليه قوانين أخرى مثل قانون ديوان الخدمة المدنية ونظامها من خلال اشتراط أن يكون التعيين للكويتي فإن لم يوجد فتكون الأفضلية لأبناء الدول العربية، ومثل هذه النصوص التي وضعت الاستثناءات كان لها ما يبررها في زمن من الأزمنة، ولم تعد هذه المبررات التي تستدعي تعيين غير الكويتي متوافرة بعد اليوم بسبب ازدياد عدد المواطنين وكثرة حملة المؤهلات الأمر الذي يوجب إعمالاً لصحيح الدستور والتزاماً بنصوص القانون عدم الالتجاء لتعيين غير الكويتي من الحاجة إلى قيام المشرع بالتدخل التشريعي.

وبطبيعة الحال هناك وظائف يجب أن تكون على قائمة هرم التكويت لحساسيتها ومنها مرفق القضاء، هذا المرفق الذي يعد صمام الأمان لجميع الأفراد في المجتمع؛ وذلك لأن هناك عدد كبير من خريجين كليات القانون من الشباب الكويتي الذي يستحق أن يحصل على هذه الوظيفة بدلاً عن الأجنبي.

وكان التعديل المقترح ينصب على المادة (١٩) من قانون تنظيم القضاء الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ والذي يهدف إلى منع التعيين والتعاقد مع غير الكويتي لتولي عمل القضاء، فمرفق القضاء يزخر بالكفاءات الذين يستطيعون تأهيل حديثي التخرج لمواكبة الارتقاء بهذا المرفق ذو الطبيعة الحساسة.